

قراءة في انعكاسات الأحداث في الوطن العربي على مكانة القضية الفلسطينية

منذ سبع سنوات: استيهامات تعمق الأزمة

أباهر السقا*

ملخص:

يسعى هذا المقال إلى تقديم مقارنة حول انعكاس الأحداث الجارية في الوطن العربي على القضية الفلسطينية وتمثيلات بعض الفلسطينيين حولها. في المحور الأول، نعرض قراءة استرجاعية للأحداث وأثرها على المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة. المحور الثاني يسعى إلى قراءة التغيرات التي طرأت منذ سبع سنوات، وبخاصة في نصف السنة الأخيرة؛ وتراجع القضية الفلسطينية في ظل الحديث عن تقارب رسمي عربي و "صفقة القرن" لإدارة ترامب وحلفائه، وتراجع حضور القضية الفلسطينية في المستويات غير الرسمية العربية. أما المحور الثالث، فيُعنى بأشكال وتجليات تعمق الأزمة مع المحيط العربي.

يعيش المجتمع الفلسطيني برمته على وقع الأحداث التي تجري في الوطن العربي منذ سبع سنوات، وتمس هذه التغيرات التجمعات الفلسطينية المختلفة من حيث تأثيراتها وانعكاساتها وتمثيلاتا المختلفة على التجمعات المختلفة؛ فنجد أنها مسّت على نحو مباشر فلسطينيي سوريا ولبنان، في حين أنّ تجمعات أخرى قد مسّت وجدانيًا كتجمعات الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة وتجمعات الفلسطينيين في مناطق عام 1948. ولم تستطع التجمعات الفلسطينية برمتها بلورة موقف موحد، وانقسمت رؤى الفلسطينيين تجاه الأحداث حسب توجهاتهم؛ وأبرز ذلك مجموعة من التمثيلات الرسمية وغير الرسمية، حسب التوجهات الأيديولوجية وتصوّراتهم المتغيرة حسب السياق. نحاول أن نعرض هنا أهمها دون الادّعاء أنّ هذه القراءة تقدّم مجمل هذه التصوّرات.

كانت القضية الفلسطينية دائماً قضية العرب الأولى، وهي ليست شعاراً كما يعتقد البعض اليوم؛ فالمشروع الاستعماري الإسرائيلي هو كما بالنسبة للعرب معضلة أساسية. ولقد خاضت عدّة دول عربية حروباً وصراعات ضدّ إسرائيل، وخاضت الأخيرة حروباً ضدّ عدّة دول عربية، وقامت بغارات واغتيالات وعمليات قتل في كثير من العواصم العربية. وتطوّع آلاف العرب -كثاباً وباحثين ومقاتلين- من أجل الدفاع عن القضية الفلسطينية. وكما هو معروف، منذ اندلاع الأحداث في الوطن العربي، جرى تغليب لل قضايا ذات الاهتمام المحلي المرتبطة بإفرازات الأحداث وهشاشة الدول العربية وهشاشة التوازنات المجتمعية فيها في دول ما بعد الاستقلال. وأنتجت تعقيدات لها علاقة بشردمة المجتمعات في بعض هذه المجتمعات وعودة الانقسامات القبلية والطائفية وتصاعد التيارات الانعزالية، وتفجّر تحالفات جهوية /مناطقية فيها. وجرى الاهتمام بقضايا تعنى في الأساس بحقوق المواطنين العرب. وتراجع الاهتمام بالقضايا العربية، وعلى رأسها القضية المركزية للعرب: القضية الفلسطينية. فمنذ سبع سنوات، تنقسم الآراء بين مجموعات ترى أنّ هذه الأحداث مرتبطة بأبعاد خارجية ("نظرية المؤامرة")، أو بتبريرات تستحضر مقاربات ثقافية استشراقية ترى أنّ الثقافة العربية لا تسمح بإنتاج ثورات اجتماعية، وترى الذات العربية مفعولاً بها لا فاعلاً.

تستدعي عملية انتقال «الثورات» العربية و «الانتفاضات العربية» من دولة عربية إلى أخرى منطق المحاكاة (بالمعنى الذي قصده ي نبيه جيرار عند تناول ظاهرة انتشار الحدث)، الذي قد يفسّر سبب انتشار «الثورات العربية»؛ أي انتقال الحدث ومحاكاته بدءاً

بتونس؛ إذ كما هو معروف تاريخياً لم تتأثر المنطقة العربية بثورات اجتماعية أخرى في العالم (أوروبا؛ أمريكا الجنوبية)، ويعود ذلك إلى أثر البعد الجغرافي/الثقافي (القاسم المشترك في اللغة والثقافة والشروط، وتشابه بعض أشكال النظم السياسية وللشعور الذاتي المشترك في الوعي والوجدان العربي العام... وفقاً لمنطق فيبر "الشعور الهويائي"). وتكشف لنا دراسات هوبسباوم¹ أنّ منطق محاكاة الثورات ليس حكراً على مجتمعات بعينها. وهذا يؤكد أنّ عمليات التناقل والمحاكاة تُستحضر في الفضاءات المتشابهة -وهذا ينطبق على السياق العربي.

ومع بداية انطلاق الأحداث في العام 2011، وعملاً بمنطق المحاكاة، أدّت هذه الأحداث إلى انطلاق تحركات فلسطينية تحاكي ما يحدث في الساحات العربية مؤيدة لأشقائهم العرب، مستحضرين بعض شعارات الثورات في مصر وتونس، ومحاولين تطبيقها في السياق الفلسطيني تحت شعار "الشعب يريد إنهاء الانقسام". ومنذ اللحظات الأولى، كان عنصر المحاكاة حاضرًا بقوة. وقد أدّت الحركات الشعبية الفلسطينية إلى عقد مقارنات بين الأوضاع الفلسطينية ونظيراتها العربية، ومقارنتها مع أزمات إدارة السياسي والاجتماعي في فلسطين؛ وفشل السياسات الاقتصادية والاجتماعية وأزمة مشروع السلطة السياسي ومأزق المفاوضات، وتنامي أزمة الثقة بين المواطنين ومؤسسات السلطة، وفشل وسائل مقاومة الاستعمار باعتبار أنّ الوسائل المتبناة رسمياً تطيل عمر الاستعمار. إذًا، حدثت عدّة حركات في العامين 2011 و 2012 نذكر منها: الحركات الشبابية؛ الحراك مع الأسرى؛ الحراك ضدّ مخطّط براقر² وغيرها. وكذلك شهدت بعض المدن الفلسطينية وقفات وتظاهرات تضامناً مع اليمن ومصر وتونس وسوريا وفقاً لقراءة منظمي الأحداث في كلّ مرّة، ووفقاً لتوجّهات المنظمين السياسيّة. وتغيّرت المواقف مع تغيّر الأحداث والانتقال من حالة التأييد المطلق إلى التحفّظ ثمّ إلى التشاؤم؛ وكذلك تغيّرت العلاقة بين لاعبي الحقل السياسي الفلسطيني وفق تغيّر موازين القوى، لارتباطاتهم السابقة مع أنظمة الدول العربية وعلاقات «فتح» و «حماس» وقوى اليسار مع القاهرة ودمشق وغيرها.

فمنذ سبع سنوات حتّى اللحظة، ومع تعقّد المشهد السوري، بات واضحاً أنّ الأطراف المختلفة تستخدم خطابات تبريرية لمواقفها، فانحاز البعض إلى "النظام السوري" ضدّ "المرتزقة" وضدّ تدخّلات "الأمريكان والروس والأترك ودول الخليج"، وانقسمت الأحزاب الفلسطينية في مواقفها؛ فأثر ذلك على علاقة حماس بدمشق وانحياز أطراف فلسطينية أخرى في محور المواجهة (كأحمد جبريل). وكما هو معروف، دفع الفلسطينيون ثمنًا لهذه التوازنات والمواقف؛ حيث جرت اعتداءات على الفلسطينيين وتهجير الآلاف من مخيم اليرموك. ونظرًا لمحورية سوريا في محور "الممانعة والمقاومة"، انحازت أحزاب وأطراف سياسية ومجتمعية إلى "وحدة سورية"، ودفاعاً عن الموقف المؤيد للنظام السوري. ورأى الكثيرون من الفلسطينيين أنّ ما يحدث في سوريا هو جزء من مؤامرة كبرى تقودها أطراف خارجية، وأنّ على الفلسطينيين الوقوف مع النظام السوري، لأنّ عدم الوقوف معه يعني "تصفية للقضية الفلسطينية" ويصبّ في غير صالح تحالف محور المقاومة. ويمكن لنا القول إنّ بعض أحزاب اليسار الفلسطيني رأت أنّه، بالرغم من أخطاء النظام السوري، من الواجب الوقوف بجانب النظام السوري. ونجد تجلّيات هذه السجلات حول سوريا في الفضاءات العامّة والجامعات والمراكز الثقافية والحركات الشبابية. ومن نافل القول هنا أنّ الخلاف حول سوريا هو الخلاف المركزيّ الأساسي لتقييم الفرقاء الفلسطينيين لما وصل إليه حال الوضع العربي وآثاره على القضية الفلسطينية.

وكذلك ينسحب الأمر على تشخيص هؤلاء الفرقاء لدور تركيّا المتعاطف في المنطقة، إذ ترى بعض التيارات السياسية، وخاصّة الإسلامية منها في قطاع غزة، أنّ المساعدات الإنسانية والثقافية والمنح الدراسية التي تقدّمها الحكومة التركية وشبكة المنظمات الأهلية التركية تعيد الاعتبار لتركيا لاعباً أساسياً في المنطقة. هذا التأثير ليس حكراً على الجانب السياسي؛ فلتركيا المعاصرة تأثير كبير على تمثّلات الفلسطينيين بتخيّلات عمّا في الإمكان تسميته استعادة "العثمانية الجديدة"، حيث لنا أن نشخص أنّ ثمة ولعاً لدى أجيال كثيرة من

¹ Hobsbawm Eric, L'Ère des révolutions: 1789-1848, Fayard, 1970; Éditions Complexe, 1988.

² انظر الدراسة التالية: السقا، أباهر، أثر "الثورات" و "الانتفاضات" العربية على القضية الفلسطينية، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية، مسارات، 2014.

شباب الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس بالماذج التركيبية عبر البرامج والمسلسلات التركيبية وشيوع الأنماط الاستهلاكية الجديدة التركيبية (من حجاب وموسيقى وغير ذلك). كذلك تقوم السياسات السياحية والتجارية التشجيعية تجاه الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس بدور في تحويل السوق الفلسطيني إلى سوق تركي وتعاظم أثر ذلك على التمثيلات السالفة الذكر. ويرى الكثير من هؤلاء أن النموذج التركي "الحدائي" المازج بين الأصالة والحداثة نموذج يُحتذى به على العكس من النموذج العربي الفاشل. ولقد قامت الشعوبية التركيبية "العثمانية الجديدة"، بقيادة أردوغان، بتمثيلات ترى فيه "بديلاً ناجحاً وناجحاً" إسلامياً عوضاً عن النماذج العربية الفاشلة.

ومنذ بداية الأحداث، عمل الفرقاء الفلسطينيون على استغلال الأحداث لتحقيق مكاسب سياسية؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر، قامت الرسمية الفلسطينية ممثلةً بالسلطة الفلسطينية باستغلال الأحداث في مصر لتجريم حركة حماس نتيجة لعلاقتها مع حزب الإخوان المحظور، وكذلك أسهمت العلاقات الصراعية للأحزاب العربية مع أحزاب الإسلام السياسي في بلادهم في تصاعد الهجوم على حركة حماس ونموذجها باعتباره امتداداً لتيارات الأحزاب السياسية في مصر وتونس وغيرها. كذلك فجرت هذه الأحداث مجموعة من الهجومات لبعض الكتاب والإعلاميين العرب ضد الفلسطينيين محمّلين إياهم مآسي المنطقة، أو متهمين إياهم بأنه بسبب القضية الفلسطينية قُمعت الحريات، واعتُدي على حقوق الشعوب العربية باسم القضية الفلسطينية، ودفعت بعض الدول العربية ثمن القضية الفلسطينية. ونذكر هنا بأن هذه الهجومات لأقطاب عربية مختلفة ضد الفلسطينيين ليست جديدة؛ فكما هو معروف قامت الأنظمة والأحزاب دوماً بدور لاستخدام القضية الفلسطينية كورقة لكسب المشروعات. وانساق بعض الفلسطينيون إلى ردات فعل شعبية ضد هذه التصريحات والحملات الإعلامية المنظمة من تغريدات أو هجومات بردات فعل توتيرية.

ومنذ انطلاقة الأحداث، تبدى للفلسطينيين أن ثمة انقلاباً تاريخياً قد حدث، ألا وهو تراجع دور تمثيلات "الضحية" و "البطولة" و "الفداء" التي مثلها الفلسطينيون تاريخياً في المخيال العربي؛ وأضحت معاناة مجموعات من شعوب عربية مختلفة في اليمن وليبيا وسوريا تُوازي حجم الظلم والقهر والمعاناة التي يتعرض لها الفلسطينيون وإن اختلفت السياقات وطبيعة الصراعات. وأدى ذلك إلى تغيرات مسّت بمركبة القضية الفلسطينية باعتبارها قضية العرب الأولى، وإلى انتهاء الشعوب العربية بقضاياها المحلية ومآسيها التي خلفتها الأحداث في الوطن العربي وتراجع حضورها إعلامياً. ورغم أن المحاولات الأولى للتشبيك بين المجموعات الشبابية العربية لخلق تداخل للمحلي والقومي كان قد أعطى زخماً لروح متجددة في بداية الأحداث، لم تتمكن هذه المحاولات من خلق بدائل عن التقاعس الرسمي العربي. كذلك لم تُفلح هذه الحركات الشبابية في تغيير المشهد الفلسطيني، وذلك لغياب الحاضنة الاجتماعية، ولدور السلطين الحاكمين في الضفة الغربية وقطاع غزة في منع الاحتجاجات ومحاوله احتكار الفضاء العام، ولبقائها حركات افتراضية. وأدى ذلك إلى تنامي الشعور بالفشل والإحباط والعزوف عن ممارسة السياسة، وتنامي الحركات الفردية وأشكال المقاومة الفردية بسبب غياب الأشكال الجمعية للمقاومة.

فضلاً عن هذا، أدى ذلك أيضاً إلى استحضار بعض التمثيلات الجديدة القديمة لبعض أقطاب الوطنية الفلسطينية ودُعائها؛ فراح البعض يكتب عن "خذلان العرب" دون التفريق بين الرسمي والشعبي، وانبرى آخرون يدافعون عن خصوصية ثقافة فلسطينية "كنعانية" تستحضر خطابات "قطرية" تحاول إعادة تملك الإرث القديم للحضارات القديمة والتي تنتشر في بعض بلدان المشرق على حساب الهوية العربية، مدعية فوقية "الحاضرة العربية" على "البادية". وذهب البعض إلى الادعاء أننا "لسنا عرباً"، وبدأت عمليات سلخ الذات والاستخفاف بالهوية العربية وبالأمة العربية كأحد تجليات هذه الأزمة المتعاطمة. كذلك شكّلت التوجّسات والتخوّفات من انبعاث أو تولد توجّهات طهرانية دينية، وبروز تيارات كداعش والنصرة والجماعات السلفية في مصر وليبيا واليمن وغيرها، والاعتداءات على الكنائس والطوائف، شكّلت هاجساً للمسّ بالتأخي الطائفي بين الفلسطينيين، وبدأت تظهر للكثيرين مخاوف من تعاظم الخطاب التكفيري، وأسلمة المجتمع بالقوة والاعتداء على الحريات العامة، كما يحدث في فضاءات عربية كثيرة؛ وهو ما من شأنه أن يحرف البوصلة. كما أدت الأحداث خلال الأعوام السبعة الماضية إلى تنامي الشعور بأن الصراع العربي الإسرائيلي بدأ يتأكد على أنه صراع فلسطيني إسرائيلي. وربما قد يكون من الحري بنا التذكير بأن الأنظمة العربية تسير تبعاً لسير الرسمي الفلسطيني نحو التطبيع، بل

يرى البعض أنّ الرسميّ الفلسطينيّ بدعواته المستمرة باستقدام العرب والمسلمين لزيارة الأراضي المحتلة يُشْرَعَن باب التطبيع على مصراعيه.

ويمكن لنا القول إنّه بعد سبع سنوات قاسية من اندلاع الأحداث في الوطن العربيّ، لا زال الصراع العربيّ - «الإسرائيليّ» يعمل وفق الأسس التي سبقت «الثورات» و «الانتفاضات العربيّة»؛ أي استمراريّة العلاقات الاعتياديّة بين بعض الدول العربيّة و «إسرائيل» وبقاء معاهدات السلام والتفاهمات. أمّا الجديد، فهو بدء الحديث عن تفاهمات جديدة بين بعض الدول الخليجيّة وإسرائيل، وهو ما ظهر في أكثر من مناسبة كظهور لقيادات سعوديّة وخليجيّة على قنوات إسرائيليّة، ومشاركات خليجيّين وعرب في مؤتمرات ولقاءات إسرائيليّة، وبروز تحالفات جديدة تقودها دول الخليج، وفي مقدّمتها السعوديّة في حربها على اليمن، وحروبها ضدّ إيران وحروب حلفائها في المنطقة. وما زال الرسميّ العربيّ يكرّر مقولات الرسميّ الفلسطينيّ تحت مبررات «الفلستنة» التي سمحت لبعض الأنظمة العربيّة في الماضي بعدم تدخّلها في الصراع؛ على اعتبار أنّ أصحاب القضية «يقرّرون ما يريدون»، وأنّ الفلسطينيّين هم «أصحاب القضية»، وهم المعنيّون -في نظر الرسميّات العربيّة- بالصراع، بمعنى طغيان خطاب يستحضر مقولة «القرار الوطني الفلسطينيّ المستقلّ»؛ وتحديدًا حين يدخل الأخير في أزمة مع نظام عربيّ ما؛ ويهمّشه حين يكون هناك إجماع عربيّ لإقرار مبادرة ما مثل «المبادرة العربيّة للسلام»؛ ممّا أبقى على استمراريّة حالة الضعف، وأسهم في عدم خلق ميكانيزمات جديدة لتخطّيه. وبقيت كذلك الخطابات الفلستينيّة الرسميّة تستخدم العبارات نفسها للممارسات السياسيّة التبريريّة؛ مثل: «ضعف العرب»، وتعرّض الفلسطينيّين للضغوط الرسميّة العربيّة، في حين أنّ مواقف الأخيرة (السلطة الفلستينيّة) «صلبة وقائمة على الثوابت»...³ وحتى اللحظة ليس ثمة إشارات قريبة لإمكانية حدوث تغيّرات جوهرية على شكل الصراع الفلستينيّ - «الإسرائيليّ» وتوسيعه ليستعيد كينونته كصراع عربيّ إسرائيليّ، وذلك بفعل عمليّات التهميش المنظّمة للشعوب العربيّة.

وتبدّلت خارطة التحالفات الفلستينيّة العربيّة. على سبيل المثال، ساءت العلاقة بين مصر وحماس، بعد اتّهام مصر لتيّارات قريبة من حماس بالتدخّل في مصر وبدعم جماعات "إرهابيّة" في سيناء والعريش. وأثر ذلك على المجتمع الفلسطينيّ في قطاع غزة نتيجة لسياسة الإغلاق الكامل لمعبر رفح الحدوديّ، أو بالأحرى ازدياد عدد أيّام إغلاقه؛ إذ تعاضم تعامل السلطات المصريّة مع قطاع غزة بمنطق أمنيّ. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ جمهوريّة مصر العربيّة تعلق معبر الحدود الفلستينيّة المصريّة منذ عام 1978 (العام الذي فيه كانت زيارة السادات للكنيست الإسرائيليّ وتفتح المعبر وفق آليّات محدّدة وفئات محدّدة وساعات محدّدة، ومتغيّرة حسب السياق، تارة ضمن آليّات ترحيل جماعيّة واحتجاز مئات المسافرين في منفذ رفح الحدوديّ أو في أقبية مطار القاهرة، أو عبر نظام وضع الاسم ضمن كشوف خاصّة، ممّا يسمح بالآليات دخول وخروج من القطّاع تمرّ عبر موافقة مسؤولين أمنيين مصريّين ووكلاء لهم من الفلسطينيّين والمصريّين عملوا على أخذ مبالغ ماليّة على شكل هدايا أو عن طريق أموال منقولة. لذا، إغلاق معبر رفح ليس جديدًا، بل إنّ الجديد هو إغلاقه على نحو كامل لأشهر وسنوات كما يجري منذ إحدى عشرة سنة. وثمة روايات أهليّة تتحدّث عن وجود كشوف تُقدّم بالتوازي عبر شبكات تقوم بأخذ مبالغ ماليّة طائلة من الراغبين في السفر مقابل وضع أسمائهم على لائحة الكشوفات، وكذلك مقولات عن ممارسات زبائنيّة وفصائليّة تجعل السفر خاصًّا بمجموعات قليلة جدًّا من السكّان، يجري رسميًا حصرهم في المرضى وأصحاب الإقامة والجوازات الأجنبيّة وبعض طلبة الجامعات.

ورافقت ذلك عودة دور مصر في إنجاز المصالحة الفلستينيّة المتعترّة؛ في حين تصاعد الخطاب الاتّهاميّ لبعض وسائل الإعلام المصريّة، وتحميلها الفلسطينيّين المسؤوليّة عن الكثير من القضايا الداخليّة المصريّة، كحرق الكنائس، والاعتداء على السجناء، وتهريب المعتقلين من الجماعات الإسلاميّة المسلّحة، واتّهام حماس بمسؤوليّتها المباشرة، وتوجيه اتّهام للرئيس المصريّ المخلوع محمد مرسي بالتخابر مع حركة حماس، وكذلك الحال بالنسبة لحادثة الهجوم على الجنود المصريّين، والتضخيم من أثر شبكات التهريب على جانبيّ الحدود على شحّ الموادّ الغذائيّة والتموينيّة على مناطق شمال سيناء والعريش، وتكبيد المواطن المصريّ خسائر هذا التهريب... تساوقت أطراف من إدارة الانقسام الفلستينيّة مع هذه الحملات لتوجيه الاتّهامات إلى حركة حماس والتي أدّت في نهاية المطاف إلى إحكام الحصار على

³ السقا، أباهر، أثر "الثورات" و "الانتفاضات" العربيّة على القضية الفلستينيّة، المركز الفلسطينيّ لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجيّة، مسارات، 2014.

قطاع غزة. وعلى صعيد آخر، بات واضحاً انحياز الرسمي الفلسطيني في التحالفات الجديدة، ومشاركة رئيس السلطة ومسؤولين في الأجهزة الأمنية في اجتماع قمة الرياض ومؤتمرات "محاربة الإرهاب"؛ وهو ما دفع إلى تنامي شعور لدى فئات كثيرة من المجتمع الفلسطيني بأن هذه التحالفات تخدم مصالح الأميركيين وحليفهم في المنطقة إسرائيل، وإلى انبعاث تخوفات من انعكاسات "صفقة القرن" المزمع نشرها خلال الأسابيع القادمة والضغط التي تقف على السلطة الفلسطينية، يرافقها شعور بتصفية القضية الفلسطينية.

خاتمة:

تبدأ الأزمة الاستهلامية التي يعيشها المجتمع الفلسطيني متداخلة مع أزمات المجتمعات العربية الأخرى المثقلة بقضاياها الداخلية وتناحراتها، وتتأثر بوقوع هذه المجتمعات تحت سيطرة خطابات الرسمي العربي الداعية إلى الانسحاب من الصراع، والتساق مع استهلامات الرسمي الفلسطيني بأنه يدير "دولة"، واستبطان هذه الخطابات من قبل الكثير من المجموعات العربية التي تُشجع أن الفلسطينيين يعيشون في "دولة تحت الاحتلال"؛ وهو ما يفرز تمثلات جديدة لدى الفلسطينيين والعرب. مقابل هذه التمثلات التي تشوّه الواقع الاستعماري للفلسطيني، ثمة توجهات أخرى تحدث في المجتمعات العربية عبر تحركات خجولة للناشطين في حملات المقاطعة الاقتصادية والأكاديمية لإسرائيل. ويمكن لنا أن نعتبر التحركات الخجولة في تونس والعراق ولبنان ومصر والكويت، الموجهة ضد مشاريع التطبيع وتشكيل جماعات ضاغطة فيها، بمثابة إشارات إلى بقاء القضية الفلسطينية قضية مهمة بالنسبة لكثير من العرب، ومن المرجح أن تتغير هذه المعطيات بتغير الأحداث في فلسطين؛ إذ يظهر لنا أنه منذ إعلان نية الإدارة الأمريكية نقل سفارتها إلى القدس، والاعتراف بالقدس عاصمةً لإسرائيل، ظهرت حركات في العراق وتونس والمغرب من المرجح أن تتسع، ومن شأنها أن تعيد الاعتبار للقضية الفلسطينية بوصفها قضية عربية. وأخيراً فإن تعاضم المشروع الاستعماري الإسرائيلي نفسه وتجدد ميكانزمات الصراع فيه بعد فشل حل الدولتين سيعمل على ديمومتها قضية للعرب.

*د. أباهر السقا هو أستاذ مشارك في دائرة العلوم الاجتماعية والسلوكية، جامعة بير زيت.